مجيء الأفعال المزيدة بمعنى مجردها

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي
جامعة الأنبار / كلية الآداب

ıct

The study deals with inflectional and derivational infixes of verbs. It also tackles the base of verb used as inflected verb. As such it derivates from What most Morphologists believe. The trans formed verbs are meant to be used in semantically different ranges. The citatuin of certain Quranic verses were used to prove the thesis of the written.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، إلى يوم الحشر واليقين، أما بعد:

فهذا بحث يتعلق بدلالة صيغ الأفعال المزيدة على مجردها، كنت قد شُغلت به عند تحضير أُطروحة الدكتوراه؛ إذ عند قراءتي لسِفْر العربية، وأعني به تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رأيته يذكر من معاني الأفعال المزيدة أن تكون بمعنى مجردها، وهذا الأمر يخالف ما ذكره علماء اللغة من أن الزيادة لا بدَّ أن تكون لها فائدة زائدة على أصلها، لكن بذكرهم أن بعض الأفعال المزيدة تكون بمعنى مجردها خلاف هذا الأمر، فأحببت أن أكتب بهذا الأمر لأقف على كنه هذا الأمر، والله الموفق.

لهذا أسميت البحث بـ **(مجيء الأفعال المزيدة بمعنى مجردها)**، وقد حددت الأفعال المزيدة التي ذكر علماء الصرف أنها قد تأتي بمعنى مجردها، وهي: الأفعال المزيدة على الثلاثي بحرفٍ واحدٍ، وهي: (أفعل، وفعَّل، وفاعَل)، ومن الأفعال المزيدة بحرفين ذكروا أن ما يأتي منها بمعنى مجرده ثلاثة أوزانٍ، وهي: (افتعل، وتفعَّل، وتفاعل)، أما الفعل المزيد على الثلاثي بثلاثة أحرفٍ فلم يرد منه بمعنى مجرده إلا وزن واحد، وهو (استفعل).

وقد بيَّنت أن المراد من قولهم: بمعنى مجردها، المعنى اللغوي، وليس معنى الصيغة المجردة، كأن يكون باب: (فعَل يفعُل) للمغالبة، وباب: (فعِل يفعَل) لأعراض المرض، وباب: (فعُل يفعُل) للأوصاف والغرائز، والله أعلم.

وقد ذكرت كذلك رأي جمهور العلماء من أن الفعل المزيد فيه لا يكون بمعنى مجرده بأن يطابق مجرده في المعنى مطابقةً تامَّةً، بل لا بدَّ من معنًى زائدٍ، فإن لم يوجد فهو المبالغة والتوكيد، والله أعلم.

وقد درست هذه الأوزان في مواضع من القرآن الكريم ذكر علماء التفسير أنها تحتمل أن تكون بمعنى مجردها، وتحتمل أن تكون بمعنًى من معاني الصيغة المذكورة في كتب التصريف.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نسأله سبحانه أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا العلم النافع، وأن يفقهنا في لغتنا، وأن يفقهنا في كتابه العظيم، آمين، إنه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

الفعل في العربية إما مجرد، أو مزيد، والمجرد قسمان لا ثالث لهما، وهما مجرد الثلاثي، ومجرد الرباعي.

أما المزيد فإما أن يكون مزيدًا على الثلاثي، أو مزيدًا على الرباعي.

والمزيد على الثلاثي إما أن يكون مزيدًا بحرفٍ، وهو ثلاثة أوزانٍ، أو يكون مزيدًا بحرفين، وهو خمسة أوزانٍ، أو يكون مزيدًا بثلاثة أحرفٍ، وهو أربعة أوزانٍ.

وهذا أقصى ما يصل إليه الفعل الثلاثي بالزيادة؛ لأن أقصى ما يصل إليه الفعل ستة أحرفٍ؛ لثقله؛ لأنه يدلُّ على الحدث بجوهره، أي: مادته، وهو حروفه التي يشتمل عليها، والزمان بهيأته وصيغته، وهذان يدلُّ عليهما بالوضع، وعلى الفاعل، ((أي: ويدلُّ

الفعل بهيأته المخصوصة الموضوع هو عليها على أن له فاعلا، أو نائبًا عنه، وإن لم يدلَّ بها على خصوصه))[1]، ودلالته على الفاعل دلالة التزامية؛ لأنه يلزم من وجود الحدث وجود فاعله[2].

وجاء في تلخيص الأساس: ((فإن قيل: لم لم يزد الزيادة على الثلاثة، قلنا: احترازًا عن الثقل، أو توهم التركيب؛ إذ يُمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان رُكبت إحداهما بالأخرى؛ ولأنه لو كانت الزيادة زائدةً على الثلاثة تلزم مزية الفرع، وفضيلته على الأصل[3]؛ لأن للأصل ثلاثة أحرفٍ لا غير))[4].

أما مزيد الرباعي فقسمان مزيد بحرفٍ، وهو وزن واحد لا غير، وهو (تفعلل)، نحو: تدحرج، ومزيد بحرفين، وهو وزنان لا ثالث لهما، وهما: (افعنلل)، بزيادة الهمزة، والنون، نحو: احرنجم، أي: ازدحم، و(افعلَلَّ) بزيادة الهمزة واللام، وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً، والأخيرة مشددةً، نحو: اقشعرَّ جلده، أي: أخذته قشعريرة، واطمأنَّ[5].

وهذه الزيادة في الأفعال، وفي الأسماء تكون للحصول على معانٍ جديدة لا يمكن الحصول عليها إلا بهذه الزيادة، هذا هو الأصل في الزيادة على الكلمة، ولكنها قد تكون لغير معنًى، بل المراد غرضٌ لفظيٌّ بحتٌ ليس غير، وذلك إذا أردت إلحاق كلمة بكلمة، نحو: شملل، وجلبب، ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل ((أن تزيد حرفًا، أو حرفين على تركيبٍ زيادة غير مطردة في إفادة معنًى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد

---

[1] تدريج الأداني إلى شرح السعد على تصريف الزنجاني: ١٣.

[2] ينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٢٨.

[3] أي: كثرة الحروف المزيدة على الحروف الأصلية، ينظر: تدريج الأداني: ٢٤.

[4] تلخيص الأساس: ١٨، وينظر: شرح السيد على العزي: ١٦، وشرح الكفوي على متن البناء في الصرف: ١٨.

[5] ينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٤٣ – ٤٤، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٥٥.

الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات، كلُّ واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع، والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، إن كان الملحق به فعلا رباعيًا، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًا لا خماسيًا))[١].

وقال ابن يعيش: ((فمعنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها، إما لإفادة معنًى، وإما لضربٍ من التوسع في اللغة))[٢].

وقال أيضًا: ((والثاني: موازن له لا على سبيل الإلحاق، وذلك أن الموازنة لم تكن الغرضَ، وإنما الزيادة لمعنًى آخر، والموازنة حصلت بحكم الاتفاق))[٣].

وقال أيضًا: ((وهذه الأبنية الثلاثة، التي هي: (أفعل، وفعَّل، وفاعَل)، فالزيادة في كلّ بناءٍ منها أفادت معنًى لم يكن قبلُ، على ما سيُذكر))[٤].

وقال الرضي: ((أقول: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنًى؛ لأنها إذا لم تكن لغرضٍ لفظيٍّ كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنًى كانت عبثًا، فإذا قيل مثلا: إنَّ (أقال) بمعنى (قال)، فذلك منهم تسامح في العبارة، وذلك على نحو ما يقال: إن الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ الرعد: ٤٣، و(مِن) في ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ﴾ آل عمران: ٦٢، زائدتان لمَّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بدَّ في الهمزة في (أقالني) من التأكيد والمبالغة))(٥).

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٤٠.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٥٤، وينظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٥١ – ٥٢.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٥٥.

[٤] شرح التصريف الملوكي: ٦٨.

[٥] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٦١، وينظر: شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا: ٢٠، وشذا العرف: ٦٩.

وعلى هذا فإنَّ الأصل في الزيادة أن تكون لمعنًى لا تؤديه الكلمة قبل الزيادة، وإلا فلِمَ عدل عن الكلمة، أو اللفظ قبل الزيادة إلى أن زاد فيها حرفًا، أو حرفين، أو ثلاثة، وقد تقرر في كلام علمائنا أنهم لا يعدلون عن الأصل إلى غيره إلا لمعنًى يريدونه، ويقصدونه، جاء في المثل السائر: ((واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطَّلع على أسرارهما وفتش عن دفائنهما، ولا تجد ذلك في كل كلام فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهمًا وأغمضها طريقًا))(١).

وقال ابن عاشور: ((ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرض عدلوا لأجله))[٢].

وكذلك مما يؤيد أن الزيادة لا بدَّ أن تدلَّ على معنًى زائد، ما ذكروه من أن الألفاظ ظروف، وأوعية للمعاني ((فإفراغها في ظرفٍ أوسعَ مما كانت فيه من غير فائدةٍ عبث، وهذا مما لا نزاعَ فيه، نحو: خشن، واخشوشن))[٣].

والذي يبدو أن هذا مبني على ما ذكره ابن جني في قوله: ((باب في قوة اللفظ لقوة المعنى، هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا، وتمعددوا، أي: اصلبوا وتناهوا في الخشنة، وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب، ومثله حلا واحلولى، وخلق واخلولق، وغدن واغدودن، ومثله باب

---

(١) المثل السائر: ٢ / ١٢.

(٢) التحرير والتنوير: ١ / ١٥٧.

(٣) حاشية الشهاب: ١ / ١٠٤.

(فعل وافتعل)، نحو: قدر واقتدر، فاقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر، كذلك قال أبو العباس، وهو محض القياس))[1].

وعبروا عن هذه القاعدة بقولهم: الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى.

ولكننا نراهم في مواضع عدة عند ذكر معاني الأفعال المزيدة يذكرون أن بعض الأفعال المزيدة تأتي بمعنى مجردها، فذكروا أن من معاني (أفعل) أن يكون بمعنى مجرده، أي: بمعنى (فعل)، فذكر الزمخشري، وابن الحاجب وغيرهما معاني (أفعل) أنها تكون بمعنى (فعل)، نحو: قلته، وأقلته، وشغلته، وأشغلته، وبكر، وأبكر[2].

وقال ابن قتيبة: ((وتجيء (أَفْعَلْتُ) بمعنى (فَعَلْت)، نحو (شَغَلْتُه، وأَشْغَلْتُه)، و(مَحَضْتُه الود، و أَمْحَضْتُه)، و(جَدَدْتُ في الأمر، وأَجْدَدْتُ)))[3].

وقال الفارابي: ((وهذا البابُ يأتي لوجوهٍ كثيرةٍ، من ذلك: أنْ يأتي (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعَل) سواء، مثلُ قولِك: سَعَده اللهُ وأَسْعَده، ونَبَتَ البَقْلُ وأَنْبَتَ، وأنشد الفرّاءُ:

رأيت ذوي الحاجاتِ حولَ بُيوتِهِمْ قَطينًا لهم حَتّى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ

أي: نَبتَ، ومن ذلك قراءَةُ مَنْ قرأ: (تُنْبِتُ بالدُّهن)[4]))[5].

---

[1] الخصائص: ٣ / ٢٦٤، وينظر: حاشية الشهاب: ١ / ١٠٣ - ١٠٤.

[2] ينظر: المفصل: ٧ / ١٥٩، ومتن الشافية: ١ / ٦١، وقلته البيع بالكسر وأقلته فسخته، القاموس المحيط: ١/١٣٥٩.

[3] أدب الكاتب لابن قتيبة: ٣٥٦.

[4] ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٤٠٣، من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.

[5] ديوان الأدب: ٢ / ٣٣٦ – ٣٣٧.

وكذلك ذكروا أن (فعَّل) يأتي بمعنى (فعل)، أي: بمعنى مجرده، قال الفارابي عن معاني (فعَّل): ((وهذا البابُ يأتي على وجوهٍ، منها ما يكونُ بمعنى فَعَل، نحو: قلَّصَ وقَلَص، وقصَّرَ من الصَّلاة وقَصَر))[1].

وكذلك وزن (فاعَل) يأتي بمعنى مجرده، لكن المعنى الأصلي له أن يكون بين اثنين يفعل أحدهما بصاحبه ما يفعله هو به، قال الفارابي: ((وهذا البابُ تأسيسُه على أنْ يكونَ بينَ اثْنَيْن فصاعدًا، يَفْعلُ أحدُهما بصاحِبه ما يَفْعَلُه هوَ به، ثم يَتَفرَّعُ منه فروعٌ، والأصلُ ما قَدَّمنا، فمِنْها ما يَأتي بمعنى فَعَلَ، كقولِكَ: دَفَع ودافَع))[2].

وقال ابن فارس: ((وفاعَلَ يكون من اثنين، نحو: ضارَبَ، ويكون (فاعَلَ) بمعنى (فَعَل) نحو: قاتلَهم الله وسافر، ويكون بمعنى (فَعَّلَ)، نحو: ضاعفَ وضَعَّفَ))[3].

وكذلك ذكروا أن الأفعال الخماسية المزيدة على الثلاثي قد تأتي بمعنى مجردها، فوزن (افتعل) يأتي بمعنى (فعل)، قال ابن يعيش ذاكرًا معاني (افتعل): ((الثالث: أن يجيء بمعنى (فعل) لا يراد به زيادة معنى، وتلزمه الزيادة، نحو: افتقر، في معنى فقر، ولذلك تقول في الفاعل: منه فقير جاؤوا به على المعنى، ومن ذلك اشتد فهو شديد، واستلم الحجر، ولا يستعمل سلم، ولا يسلم))[4].

وقال الشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) عن معاني (افتعل): ((ويجيء (افتعل) بمعنى (فعل)، نحو: قرأ، واقترأ، وجذب، واجتذب))[5].

---

[1] ديوان الأدب: ٢ / ٣٨٠.

[2] ديوان الأدب: ٢ / ٣٩٣.

[3] الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٢.

[4] شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٦١.

[5] المناهج الكافية في شرح الشافية: ٢ / ٣١، وينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٤٠.

ووزن (تفعَّل) يأتي بمعنى مجرده، قال أبو حيان: ((وتأتي (تفعَّل) بمعنى (فعل) نحو: تولَّى بمعنى ولي))[١].

وقال الفخر الرازي: ((و(تفعَّل) بمعنى (فعل) كثيرًا))[٢].

ووزن (تفاعل) يأتي بمعنى مجرده، كما ذكروا، قال ابن كمال باشا عن معاني (تفاعل): ((وبمعنى (فعل)، نحو: توانيت، أي: ونيت من الوني، وهو الضعف))[٣].

ووزن (استفعل) يجيء بمعنى مجرده، نحو: استقر فإنها بمعنى قرَّ، قال ابن كمال باشا: ((وقد يجيء بمعنى (فعل) بالتخفيف، نحو استقرَّ بالمكان، أي: قرَّ به))[٤].

ومجيء الأفعال المزيدة بمعنى مجردها مبني على السماع، وليس القياس؛ لأنه لغة، واللغة لا تثبت بالقياس[٥].

قال عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ): ((وفيه أن (فاعَل) بمعنى (فعل) سماعي، كما نصُّوا عليه في علم الصرف))[٦].

وجاء في تدريج الأداني في شرح نص السعد السابق: ((وللزيادة في المعنى، أي: المعنى المدلول عليه بأصل[٧] الفعل بناءً بناءً على أن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، نحو: شغلته، وأشغله، فإن (أشغل) أبلغ من (شغل)، قال الدده جنكي: هذا موقوف على النقل؛ إذ اللغة لا تثبت بالقياس))[٨].

---

[١] تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٩٥.

[٢] التفسير الكبير: ٤ / ١٤٦.

[٣] شرح مراح الأرواح: ٢١، وينظر: شرح الجاربردي على الشافية: ١ / ٤٩، وينظر: ٢ / ٢٩.

[٤] شرح مراح الأرواح: ٢١، وينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٤١.

[٥] ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب: ١ / ٤٩.

[٦] شرح شواهد شافية ابن الحاجب: ٤ / ٤٣٤.

[٧] في المطبوع (أصل).

[٨] تدريج الأداني على السعد: ٢٥.

وقال ابن يعيش عن معاني (استفعل): ((والغالب على هذا البناء الطلب، والإصابة، وما عدا ذينك فإنه يحفظ حفظًا، ولا يقاس عليه))[1].

وذهب بعض العلماء إلى أن الأفعال المزيدة لا بدَّ فيها من معنى زائد على معنى مجرده؛ لأن الزيادة في البناء تدلُّ على الزيادة في المعنى، كما تقدم.

فذهبوا إلى أن في الفعل المزيد مبالغةً، وكثرة، فذكروا أن (أفعل) ليس بمعنى المجرد، وإنما هو للمبالغة والتكثير، قال السعد في معاني أفعل: ((وللزيادة في المعنى نحو: شغلته وأشغلته))[2].

وجاء في تدريج الأداني في شرح نص السعد السابق: ((وللزيادة في المعنى، أي: المعنى المدلول عليه بأصل[3] الفعل بناءً بناءً على أن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، نحو: شغلته، وأشغله، فإن (أشغل) أبلغ من (شغل)))[4].

وقال الرضي: ((قوله: وبمعنى (فعل)، نحو: قلت البيع، وأقلته، وقد ذكرنا أنه لا بدَّ للزيادة من معنًى، وإن لم يكن إلا التأكيد))[5].

وكذلك (فاعل) إن جاء بمعنى (فعل) لا بدَّ فيه من معنى زائد، وهو التوكيد والمبالغة، قال الرضي: ((قوله: بمعنى (فعل) كـ (سافرت) بمعنى سفرت، أي: خرجت إلى السفر، ولا بدَّ في (سافرت) من المبالغة كما ذكرنا، وكذا (ناولته الشيء)، أي: نُلته

---

[1] شرح المفصل: ٧ / ١٦١.

[2] شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٣٦.

[3] في المطبوع (أصل).

[4] تدريج الأداني على السعد: ٢٥.

[5] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٦٧.

إياه - بضم النون – أي: أعطيته، وقرئ (إن الله يدفع)، و(يدافع))[1].

وقال سيد عبد الله عن معاني (فاعَل): ((وبمعنى (فعل)، نحو سافرت، فإنه بمعنى سفرت، إلا أن فيه زيادة معنى المكابدة، والمقاساة في السفر، يقال: سفرت سفورًا، أي: خرجت إلى السفر))[2].

و(تفاعل) إن جاء بمعنى (فعل) لا بدَّ فيه من المبالغة؛ لأن الزيادة في المبنى تدلُّ على زيادة في المعنى[3].

و(استفعل) كذلك إن جاء ما يعينه لمعنى (فعل) فإنه لا بدَّ فيه من المبالغة، والتأكيد، قال سيد عبد الله: ((وبمعنى (فعل)، نحو: قرَّ، واستقرَّ، لكن فيه مبالغة لم تكن في قرَّ))[4].

والذي يبدو أن المراد بقولهم: تأتي بمعنى المجرد، المعنى اللغوي للمادة التي يتألف منها الفعل، وليس المراد معنى الصيغة الثلاثية، كأن نقول: إن باب نصر (فعَل يفعُل)، يكون للمغالبة، ((ونعنى بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا متعديًا، نحو: كارمني فكرمته أكرُمُه: أي غلبته بالكرم، وخاصمني فخصمته أخصُمه، وغالبني فغلبته أغلُبه، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كـ (غلب وخصم وكرم)، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب))[5].

ونقول: إن باب (فعِل يفعَل) الغالب في وضعه ((أن يكون للأعراض من الوجع، وما يجرى مجراه، كحزن وردِي وشعِث وسهِك، ونكِد وعسِر، وشكِس ولحِز ولحِج وخزِي، ومن الهيج كبطِر وفرح، وخمِط خمَطًا، وهو الرائحة الطيبة، وقنِم قنَمة، وهى

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٧٢.

[2] سيد عبد الله على الشافية: ٢ / ٢٨ – ٢٩.

[3] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١ / ٧٥.

[4] سيد عبد الله على الشافية: ٢ / ٣٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١ / ٨٠.

[5] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٥٣.

الرائحة المكروهة، وغضِب وغار يغار، وحمِش وقلِق وحار حيرة وبرِق ... ...، ويكثر في هذا الباب الألوان والحلي، فالألوان، نحو: كدِر وشهِب وصدِئ وقهِب وكهِب وأدِم))[1].

أما باب (فعُل يفعُل) بضم العين في الماضي والمضارع فيكون لأفعال الطبائع، والغرائز، أي: ((الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح، والوسامة والقسامة، والكبر والصغر والطول، والقصر والغلظ والسهولة، والصعوبة والشرعة والبطء، والثقل والحلم والرفق، ونحو ذلك، وقد يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لبث ومكث، نحو: حلُم وبرُع، وكرُم وفحُش))[2].

الأفعال المزيدة التي تأتي بمعنى (فعل)

١. أفعل بمعنى فعل

في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة: ١٩٨.

ورد الفعل (أفاض)، وهو على وزن (أفعل)، أي: مزيد على الثلاثي بحرفٍ، واختلفوا في معناه، فذهب الزجاج، وتبعه الزمخشري، وصاحب المنتخب، والآلوسي إلى أن الهمزة للتعدية، أي: إذا دفعتم أنفسكم بكثرة من عرفات، ومعنى الكثرة هنا مأخوذ من معنى (الإفاضة)؛ لأنها من فاض الماء إذا سال منصبًا[3].

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٥٤.

[2] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٥٥.

[3] ينظر: تفسير البحر المحيط: ٢ / ٩٢، وروح المعاني: ٢ / ٨٩.

قال الراغب في تفسير الإفاضة: ((أي: دفعتم منها بكثرة تشبيهًا بفيض الماء، وأفاض بالقداح ضرب بها، وأفاض البعير بجرته رمى بها، ودرع مفاضة أفيضت على لابسها، كقولهم: درع مسنونة من سننت، أي: صببت))[1].

قال الزمخشري: ((أفضتم: دفعتم بكثرة، وهو من إفاضة الماء، وهو صبُّه بكثرة، وأصله: أفضتم أنفسكم فترك ذكر المفعول كما ترك في: دفعوا من موضع كذا وصبوا، وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: صب في دقران وهو يخرش بعيره بمحجنه))[2].

وذهب أبو حيان إلى أن (أفعل) هنا بمعنى مجرده، بحجة أنه لا يحفظ: أفضت زيدًا؛ لأن اللغة لا تثبت بالقياس؛ لأنه فسَّر الإفاضة بـ ((الانخراط والاندفاع والخروج من المكان بكثرة شبه بفيض الماء والدمع، فأفاض من الفيض لا من فوض، وهو اختلاط الناس بلا سايس يسوسهم))[3].

فقال: ((و(أفعل) هذا بمعنى المجرد، وليست الهمزة للتعدية؛ لأنه لا يحفظ أفضت زيدًا بهذا المعنى الذي شرحناه، وإن كان يجوز في فاض الدمع أن يعدى بالهمزة، فتقول: أفاض الحزن، أي: جعله يفيض))[4].

فأبو حيان يُجوِّز في همزة (أفاض) أن تكون للتعدية، إذا كان الفعل بمعنى السيل، وهذا ما قصده الزجاج، والزمخشري، ومن تبعهما من المفسرين.

أما إذا كان الفعل (أفاض) بمعنى الانخراط، والاندفاع والخروج من المكان بكثرة، فالفعل (أفاض) بمعنى مجرده، والمراد من قولهم: هو بمعنى المجرد أنه للتأكيد؛ بناءً على أن (أفاض) زائد

---

[1] المفردات في غريب القرآن: ١ / ٣٨٨.

[2] الكشاف: ١ / ٢٧٣، وينظر: التفسير الكبير: ٥ / ١٤٧.

[3] تفسير البحر المحيط: ٢ / ٩٢.

[4] تفسير البحر المحيط: ٢ / ٩٢.

في بنيته على (فاض)، ولا بدَّ لهذه الزيادة من معنًى، وهو التأكيد والمبالغة.

ومن باب التوسع في المعنى فالمعنيان مرادان، أي: أن بعضهم يدفع بعضًا، وأن في هذا الانخراط، والاندفاع تأكيدًا، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ النحل: ١٠٣

ورد الفعل (يُلحدون) وهو مضارع الرباعي، أي: مضارع (ألحد)؛ لأن حرف المضارعة منه مضموم، وهو لا يُضمُّ إلا في الفعل الرباعي سواء كان مجردًا، أو مزيدًا فيه.

ومعنى الإلحاد في اللغة: ((الميل عن القصد ... ... وأصل الإلحاد الميل، والعدول عن الشيء)) [١].

وهذا المعنى نفسه معنى المجرد، جاء في لسان العرب: ((لحدت له، وألحدت له، ولحد إلى الشيء يلحد، والتحد مال، ولحد في الدين يلحد، وألحد مال، وعدل وقيل: لحد مال وجار))[٢].

وقد صرح ابن عاشور بأن الفعل المزيد في الآية السابقة بمعنى مجرده، بناءً على ما ورد في المعاجم العربية، فقال: ((و(ألحد): مثل (لحد)، أي: مال عن القويم، فهو مما جاء من الأفعال مهموزًا[٣] بمعنى المجرد، كقولهم: أبان بمعنى بان، فمعنى (يُلْحِدُونَ) يميلون عن الحق؛ لأن ذلك اختلاق معاذير))[٤].

وما ذهب إليه ابن عاشور لا يتماشى مع قاعدة الزيادة في البناء تدلُّ على الزيادة في المعنى، وما ذهب إليه جمهور علماء

---

[١] لسان العرب: ٣ / ٣٨٩.

[٢] لسان العرب: ٣ / ٣٨٨.

[٣] في المطبوع، مهموز، والصحيح ما أثبتناه.

[٤] التحرير والتنوير: ١٤ / ٢٨٧.

اللغة من أنه لا بدَّ للزيادة من معنى زائد عن المعنى الأصلي، وهو هنا التأكيد، والمبالغة، فـ (ألحد) أكثر مبالغةً، وتأكيدًا من (لحد)، والله أعلم.

قال أبو هلال العسكري: ((ولا يجوز أن يكون (فعل، وأفعل) بمعنًى واحدٍ، كما لا يكونان على بناءٍ واحدٍ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين، فأمَّا في لغةٍ واحدةٍ فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت عليه به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلل، والفروق فظنوا ما ظنوه من ذلك، وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم ... ...))[1].

ولم يرد الفعل (ألحد) في القرآن مجردًا، بل ورد زائدًا في ثلاثة مواضع[2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ ﴾ النساء: ٨٣

ورد الفعل (أذاعوا) مزيدًا بالهمزة، والذي يظهر من كلام أئمة اللغة في معاجمهم أن الهمزة فيه بمعنى التعدية، جاء في القاموس المحيط: ((ذاع الخبر يذيع ذيعًا وذيوعا، وذيعوعة، وذيعانًا محركة انتشر، والمذياع بالكسر من لا يكتم السر، و(أذاع) سره وبه أفشاه وأظهره، أو نادى به في الناس))[3].

---

[1] الفروق اللغوية: ١٢.

[2] ينظر: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: ٢٠٨.

[3] القاموس المحيط: ١ / ٩٢٧.

في حين ذهب السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) إلى الفعل المزيد بالهمزة بمعنى مجرده، قائلا: ((قوله تعالى: ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ جواب إذا، وعَيْنُ أذاع ياء لقولهم: ذاع الشيءَ يذِيع، ويُقال: أذاع الشيء أيضًا بمعنى المجرد، ويكونُ متعديًا بنفسه وبالباء، وعليه الآيةُ الكريمة، وقيل: ضَمَّن (أذاع) معنى (تَحَدَّثَ) فَعدَّاه تعديتَه، أي: تحدَّثوا به مذيعين له، والإذاعة: الإشاعةُ، قال أبو الأسود:

أذاعُوا بِه في النَاسِ حتى كأنه ... بِعَلْياءِ نار أُوقِدَتْ بثَقُوب))[1].

والذي يبدو أن الهمزة في (أذاع) للتعدية، وهذا ظاهر؛ لأن معناها ((أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبت زيدًا) جعلت زيدًا ذاهبًا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد))[2].

وفي الآية يكون المعنى إذا كانت الهمزة للتعدية، أن المنافقين إذا جاءهم الخبر بأمر من الأمور سواء كان ذلك الأمر من باب الأمن، أو من باب الخوف أذاعوه، وأفشوه، أي: هم السبب في إفشائه عمدًا، وهذا هو الظاهر من الآية، قال الرازي في تفسر هذه الآية: ((اعلم أنه تعالى حكى عن المنافقين في هذه الآية نوعًا آخر من الأعمال الفاسدة، وهو أنه إذا جاءهم الخبر بأمر من الأمور سواء كان ذلك الأمر من باب الأمن، أو من باب الخوف أذاعوه وأفشوه))[3].

وأما إذا كان (أفعل) بمعنى (فعل) فيكون المعنى أنهم إذا جاءهم أمر من الأمن، أو الخوف انتشروا به؛ لإذاعته ونشره بين الناس، فعلى المعنى الأول هم السبب في انتشار الخبر وإذاعته، أما

---

[1] الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ٤ / ٥١.

[2] شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٦٣.

[3] التفسير الكبير: ١٠ / ١٥٨.

على المعنى الثاني فإن الخبر هو السبب في انتشارهم بين الناس، والله أعلم.

والذي يبدو أن المعنيين مرادان، وذلك للتوسع في المعاني، والله أعلم.

٢. (فعَّل) بمعنى (فعل)

في قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ البقرة: ٢١٢،

ورد الفعل (زُيِّن) ووزنه (فُعِّل)، وهو عند أبي حيان بمعنى المجرد، وليس للتعدية، أو للتكثير، قال: ((التزيين التحسين، والزينة مما يتحسن به ويتجمل و(فُعِّل) من الزين بمعنى الفعل المجرد، والتضعيف فيه ليس للتعدية، وكونه بمعنى المجرد وهو أحد المعاني التي جاءت لها (فعَّل)، كقولهم: قدّر الله وقَدَرَ، وميَّز وماز، وبشَّر وبشر، ويبنى من الزين (افتعل افتعال) ازدان بإبدال التاء دالاً، وهو لازم))[1].

وكما قال علماء اللغة أنه لا بدَّ لكل زيادةٍ من معنًى، فإن لم يكن المعنى مما ذكر للأفعال المزيدة، فهو للتأكيد، والمبالغة، وعليه فإن (زُيِّن) في الآية فيه تأكيد، ومبالغة، في الفعل، أي: بالغ في تزيين الحياة الدنيا، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

[1] تفسير البحر المحيط: ٢ / ١١٨.

ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ المائدة: ٨٩.

ورد الفعل (عقَّد) وهو مزيد على الثلاثي بحرفٍ، والظاهر أن معناه التكثير كما هو مشهور معنى هذا الوزن، ولكنهم أجازوا في هذا الفعل أن يكون بمعنى مجرده.

قال أبو حيان: ((ومعنى (عَقَّدتُّمُ) وثقتم بالقصد والنية، وقرأ الحرميان، وأبو عمر بتشديد القاف، وقرأ الأخوان وأبو بكر بتخفيفها، وابن ذكوان بألف بين العين والقاف، وقرأ الأعمش بما عقدت الأيمان جعل الفعل للأيمان، فالتشديد إما للتكثير بالنسبة إلى الجمع، وإما لكونه بمعنى المجرد، نحو: قدَّر وقدر، والتخفيف هو الأصل، وبالألف بمعنى المجرد، نحو: جاوزت الشيء وجزته، وقاطعته وقطعته، أي: هجرته))[1].

والذي يبدو أن أبا حيان لا يرى أن في الفعل (عقَّد) تأكيدًا، إذا كان بمعنى مجرد، وذلك ليوافق قراءة التخفيف؛ لأن القراءات يفسر بعضها بعضًا[2]، وليردَّ ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن التضعيف في (عقَّد) للتكرير مرةً بعد مرةٍ، وعلى ما ذهب إليه أبو عبيد فإن الكفارة تسقط في اليمين الواحدة؛ لأنها لم تُكرَّر؛ لأن التشديد عنده لمعنى التكرير[3].

والذي يبدو أن كون (عقَّد) المضعف العين، بمعنى المجرد وموافقته من غير تأكيد لا يتأتى هنا؛ لأن القراءات يُفسِّر بعضها بعضًا، فالمراد من عقد الأيمان ((توثيقها وتوكيدها وإحكامها بالجمع بين اللسان والقلب، سواء كان على أدنى الوجوه كما تشير إليه قراءة التخفيف، أو على أعلاها كما تشير إليه قراءة التشديد، فلا

---

[1] تفسير البحر المحيط: ٤ / ١١، وينظر: التفسير الكبير: ١٢ / ٦٢.

[2] روح المعاني: ٧ / ١٠.

[3] ينظر: الدر المصون: ٤ / ٤٠٣.

يحل لكم الحنث فيها إلا بالكفارة بخلاف اللغو، فإنه باللسان فقط، فلا عقد فيه فضلاً عن تعقيد، و(ما) مصدرية))[1].

٣. (فاعل) بمعنى مجرده

في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ البقرة: ٩

ورد الفعل ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ على وزن (فاعَل)، وباب المفاعلة موضوع للمشاركة بين اثنين يفعل أحدهما بصاحبه ما فعله الآخر به[2]، ولا يُمكن حمل هذا الفعل هنا على هذا المعنى؛ لأنه يقتضي أن المنافقين يبدؤون بفعل الخداع مع الحقِّ سبحانه وتعالى، والحقُّ يفعل بهم ما بدؤوا بفعله، وهذا لا يجوز على الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ لأن ((الخديعة مذمومة، والمذموم يجب أن يُمَيَّزَ من غيره؛ لكي لا يُفعَل))[3].

ولأن الخديعة مذمومة تأولوا المخادعة هنا بكونها بمعنى المجرد، ولكنها لا تطابقه في الدلالة؛ لأن دلالة (فاعَل) إن كان بمعنى المجرد تزيد على المجرد بالمبالغة لزيادة أحرفه عن أحرف مجرده، والله أعلم.

قال الزمخشري: ((فإن قلت: هل للاقتصار بـ (خادعت) على واحدٍ وجهٌ صحيح ؟ قلت: وجهه أن يقال: عنى به (فَعَلْت) إلا أنه أخرج في زنة (فاعلت)؛ لأن الزنة في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ، وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب، ولا مبارٍ؛ لزيادة قوة الداعي إليه، ويعضده قراءة من قرأ: (يَخْدَعُونَ اللهَ والذين آمنوا)، وهو أبو حيوة))[4].

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢ / ٥٣٣.

[2] ينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٣٨، وتدريج الأداني: ٢٦.

[3] تفسير الرازي: ٢ / ٥٧.

[4] الكشاف: ١ / ٩٧.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ النحل: ٦١

ورد الفعل على وزن (فاعَل)، والأصل في وزن (فاعَل) أن يكون بين اثنين، قال السعد: ((وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدًا يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به، نحو: ضارَب زيد عمرًا))[1].

ولو جعلنا الفعل (يؤاخذ) بالمعنى الأصلي لهذه الصيغة لكان المعنى أن الحق سبحانه وتعالى يؤاخذ الناس على ظلمهم، وكذلك الناس يؤاخذونه على أفعاله حاشاه سبحانه وتعالى؛ لأن الصيغة في الأصل تدلّ على المشاركة، وهذا السبب الذي دعا العلماء إلى أن يذهبوا إلى أن (فاعَل) هنا ليست على معناها الأصلي، ولكنها هنا بمعنى المجرد.

قال الشنقيطي: ((وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾ الظاهر أن المفاعلة فيه بمعنى الفعل المجرد، فمعنى آخذ الناس يؤاخذهم أخذهم بذنوبهم؛ لأن المفاعلة تقتضي الطرفين، ومجيئها بمعنى المجرد مسموع، نحو: سافر وعافى))[2].

ولا بدَّ في (فاعَل) إذا كان بمعنى المجرد من مبالغة؛ لأن بناءه أكثر من بناء مجرده، ففي قوله سبحانه: ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾ مبالغة ليست في أخذ، ففي أخذه لهم سبحانه مبالغة، وهذه عواقب الظلم فإن الحق سبحانه يؤاخذ الظالم، لا يأخذه، أي: يكون الأخذ بمبالغة، خلاف أخذ غيره من العاصين، والله أعلم.

---

[1] شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٣٨، وينظر: تدريج الأداني: ٢٦.

[2] أضواء البيان: ٢ / ٣٩٣ – ٣٩٤.

وقال البقاعي: ((وعبَّر بصيغة المفاعلة؛ لأن دلالتها على المناقشة أبلغ))[1].

وقد ذهب ابن عطية إلى أن صيغة المفاعلة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ على بابها، أي: كأن العبد يأخذ حق الله تعالى بمعصيته، والله تعالى يأخذ منه بمعاقبته، وكذا الحال في مؤاخذة الخلق بعضهم بعضًا[2].

قال ابن عطية: ((وقوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ﴾ الآية، و(آخذ) هو (يفاعل) من أخذ كأن أحد المتواخذين يأخذ من الآخر، إما بمعصية كما هي في حق الله تعالى، أو بإذاية في جهة المخلوقين، فيأخذ الآخر من الأول بالمعاقبة والجزاء))[3].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ الحج: ٣٨

وردت في لفظ الفعل (يدافع) عدة قراءات منها بالألف، وبغيره[4].

ومعنى المدافعة هنا الحماية؛ لأنها تعدت بحرف الجر (عن)، قال الراغب: ((الدفع إذا عدي بـ (إلى) اقتضى معنى الإنالة، نحو: قوله تعالى: ﴿فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ النساء: ٦، وإذا عُدي بـ (عن) اقتضى معنى الحماية، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الحج: ٣٨))[5].

---

[1] نظم الدرر: ٤ / ٢٨١.

[2] ينظر: تفسير البحر المحيط: ٥ / ٤٩٠، وروح المعاني: ١٤ / ١٧٠.

[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ٤٠٢.

[4] ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣ / ١٧١، وتفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٤٦.

[5] المفردات في غريب القرآن: ١ / ١٧٠.

ولا إشكال في أغلب القراءات، لكن في قراءة (يُدافع) بالألف على وزن (فاعَل) إشكال، وهو مدفوع بكون (فاعَل) هنا بمعنى مجرده.

قال الشنقيطي: ((وفي قراءة الجمهور هذه إشكال معروف، وهو أن المفاعلة تقتضي بحسب الوضع العربي اشتراك فاعلين في المصدر والله جل وعلا يدفع كل ما شاء من غير أن يكون له مدافع يدفع شيئًا))[1].

وأجاب الشنقيطي، (وهو في هذا متابع لأبي عليٍّ الفارسي) عن هذا الإشكال بكون المبالغة هنا ليست على أصلها، وإنما هي بمعنى مجردها، واستدلَّ على ذلك بقراءة ابن كثير، وأبي عمروٍ؛ لأن القراءات يفسر بعضها بعضًا، قائلا: ((والجواب هو ما عرف من أن المفاعلة قد ترد بمعنى المجرد، نحو: جاوزت المكان بمعنى جزته، وعاقبت اللص، وسافرت، وعافاك الله، ونحو: ذلك فإن (فاعَل) في جميع ذلك بمعنى المجرد، وعليه فقوله: (يدافع) بمعنى يدفع كما دلت عليه قراءة ابن كثير، وأبي عمروٍ))[2].

وأجاز ابن عطية أن يكون (يُدافع) على أصله؛ ((لأنه قد عنَّ للمؤمنين من يدفعهم، ويؤذيهم فتجيء معارضته، ودفعه مدافعة عنهم))[3].

وتابعه على ذلك الشنقيطي، قائلا: ((ولا يبعد عندي أن يكون وجه المفاعلة: أن الكفار يستعملون كل ما في إمكانهم لإضرارهم بالمؤمنين وإيذائهم، والله جل وعلا يدفع كيدهم عن المؤمنين فكان دفعه جل وعلا لقوة عظيمة أهلها في طغيان شديد يحاولون إلحاق الضرر بالمؤمنين، وبهذا الاعتبار كان التعبير بالمفاعلة في قوله:

---

[1] أضواء البيان: ٥ / ٢٦١.

[2] أضواء البيان: ٥ / ٢٦١، وينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣ / ١٧٢، وفتح القدير: ٣ / ٤٥٦.

[3] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤ / ١٢٤.

﴿يُدَٰفِعُ﴾ وإن كان جل وعلا قادرًا على إهلاكهم، ودفع شرهم عن عباده المؤمنين، ومما يوضح هذا المعنى الذي أشرنا إليه قول كعب بن مالك رضي الله عنه:

زَعَمَتْ سخينةُ أن ستغلِبُ ربَّها ولَيَغْلِبَنَّ مغالب الغلاب

والعلم عند الله تعالى))[1].

في حين ذهب الزمخشري إلى أن (فاعَل) ليس على معناه الأصلي، وإنما هو بمعنى مجرده مع مبالغةٍ، وتأكيدٍ لهذا المعنى؛ لأنه يزيد في بنائه على مجرده، كما هي القاعدة، قائلا: ((ومن قرأ: ﴿يُدَٰفِعُ﴾، فمعناه يبالغ في الدفع عنهم كما يبالغ من يغالب فيه؛ لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ))[2].

٤. (افتعل) بمعنى (فعل)

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ النساء: ١١٢

بناء (افتعل) مشترك بين اللازم والمتعدي، ويستعمل غالبًا في مطاوعة (فَعَل)، نحو: جمع فاجتمع، واستُعمل بمعنى المطاوعة ((فيشارك (انفعل)، ولا يتعدى، كقولك: (غممته فانغم، واغتمَّ، وشويته فانشوى، واشتوى)، وهو قليل[3]))[4]، والمقصود بكون

---

[1] أضواء البيان: ٥ / ٢٦٢ – ٢٦٣.

[2] الكشاف: ٣ / ١٦١، وينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٥٢٠، وحاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٣ / ٣٨٦.

[3] القلة المرادة هنا في كون (افتعل) للمطاوعة قياسًا مع (انفعل)؛ لأن (انفعل) أصل في المطاوعة، و(افتعل) ((لم يكن موضوعًا للمطاوعة كـ (انفعل)))، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١ / ٧٨.

[4] شرح المفصل: ٧ / ١٦٠، وينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٧٤.

الفعل مطاوعًا ((كونه دالا على معنًى حصل عن تعلق فعلٍ آخر متعدٍ به، كقولك: باعدته فتباعد، فقولك: تباعد عبارة عن تعلق معنًى حصل عن تعلق فعلٍ متعدٍ، وهو باعدته، أي: هذا الذي قام به تباعد))[١]، أي: قبول الأثر والتأثر، نحو: قطعت الثوب فانقطع الثوب، فالثوب قبل أثر القطع، أي: قبول فاعل فِعْلٍ أثرَ فاعل فِعْلٍ آخر يلاقيه اشتقاقًا[٢].

وإذا كان الفعل متعديًا صار بالمطاوعة لازمًا؛ لأن المطاوعة تقتضي اللزوم، واقتضاء المطاوعة اللزوم فيما إذا كان الفعل متعديًا إلى واحدٍ، أما إن كان متعديًا إلى اثنين فإنه يكون متعديًا إلى واحدٍ[٣].

حتى إنهم جعلوا من أسباب لزوم الفعل المتعدي نقله إلى باب (الانفعال، والافتعال)،قال السيد الشريف (ت٨١٦هـ): ((فإن قيل: هل يجوز أن يجعل الفعل المتعدي لازمًا، كما يجعل اللازم متعديًا، أو لا ؟ قلنا: يجوز بأن تردَّ الفعل المتعدي الذي تُريد أن تجعله لازمًا إلى باب (الانفعال)، أو إلى (الافتعال)، إن كان ثلاثيًّا، كقولك: قطع زيد ماء النهر فانقطع الماء بنفسه، وجمع زيد القوم واجتمع القوم بأنفسهم، وإلى باب (التفعلل) وغيره إن كان رباعيًّا، نحو: دحرجت الحجر فإنه متعدٍ بنفسه، وتقول فيه: تدحرج الحجر فصار لازمًا))[٤].

والفعل (احتمل) في الآية السابقة استُعمل متعديًا؛ لأن (بهتانًا) مفعول به لـ (احتمل)، ولو كان للمطاوعة لكان لازمًا؛ لأن المطاوعة تقتضي اللزوم، لذلك أجازوا فيه أن يكون بمعنى مجرده.

---

[١] شرح الجاربردي على الشافية: ١ / ٤٩.

[٢] ينظر: حاشية عمر بن الشيخ محمد أمين على تصريف ملا علي الأشنوي: ٣٨.

[٣] ينظر: تدريج الأداني: ٢٩، وشرح مراح الأرواح لابن كمال باشا: ٢٠.

[٤] سيد على العزي: ٢٣، وينظر: المطلوب بشرح المقصود: ٦٤.

قال أبو حيان: ((ولفظ (احتمل) أبلغ من حمل؛ لأنّ (افتعل) فيه للتسبب كـ (اعتمل)، ويحتمل أن يكون (افتعل) فيه كالمجرد))[1].

وذكر البقاعي علة استعمال باب الافتعال بدلا من باب فعل؛ لأن في صيغة الافتعال مبالغةً؛ لأنها زائدة على مجردها، فقال: ((ولمَّا كان البهتان شديدًا جدًا قلَّ من يجترئ عليه، أشار إليه بأداة التراخي فقال: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا﴾، أي: ينسبه إلى من لم يعمله - كما فعل طعمة باليهودي، وابن أُبيٍّ بالصديقة رضي الله تعالى عنها، وعظَّم جرم فاعل ذلك بصيغة الافتعال في قوله: ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلَ﴾))[2].

وقال الشعراوي مؤكدًا معنى المبالغة في (احتمل): ((واستخدام الحق هنا لكلمة (احتمل)، وليس (حمل) تؤكد لنا أن هناك علاجًا ومكابدة وشدة ليحمل الإنسان هذا الشيء الثقيل؛ فالجريمة جريمتان وليست واحدة، لقد فعل الخطيئة ورمى بها بريئًا، وفاعل الخطيئة يندم على فعلها مرة، ويندم أيضًا على إلصاقها ببريء، إذن فهي حمل على أكتافه، ونعلم أن الإنسان ساعة يقع أسير سُعار العداوة؛ يهون عليه أن يصنع المعصية، ولكن بعد أن يهدأ سعار العداوة فالندم يأتيه))[3].

أما في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ الرعد: من الآية: ١٧، فـ (احتمل) جاءت بمعنى المجرد، كما ذكر أبو حيان بقوله: ((و(احتمل) بمعنى (حمل)، جاء فيه (افتعل) بمعنى المجرد كـ (اقتدر، وقدر)))[4].

---

[1] تفسير البحر المحيط: ٣ / ٣٦١.

[2] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢ / ٣١٦، وينظر: روح المعاني: ٥ / ١٤٢.

[3] تفسير الشعراوي: ٢٦١٨.

[4] تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٧٢.

والذي يبدو أنه في استعماله صيغة (افتعل)، مكان (فعل)، يريد المبالغة في الكمية المحمولة؛ لأن المبالغة تكون في الكمِّ، والكيف، والله أعلم.

٥. (تفعَّل) بمعنى المجرد

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ البقرة: ١٢٧، ورد الفعل (تقبَّل) وهو مزيد على الثلاثي بحرفين، ومن معاني هذا الوزن أن يكون ((لمطاوعة (فعَّل) بالتشديد، نحو: كسَّرته فتكسَّر، ولهذا يصير لازمًا، إذ المطاوعة تقتضي اللزوم))[١].

والفعل (تقبَّل) هنا ليس بمعنى المطاوعة؛ لأن الفعل الذي يطاوعه سيكون (قبَّل)، وهو بمعنًى يختلف عن الفعل (تقبَّل)، فالأول من التقبيل، ((والقُبْلة من التقبيل معروفة))[٢]، والثاني من القبول وهو الرضا والموافقة، لهذا لا يكون الفعل (تقبَّل) هنا مطاوعًا لـ (فعَّل) بتشديد العين.

ومن معاني هذا الوزن أن يأتي للتكلف، ((ومعناه المعاناة والممارسة للفعل ليحصل، نحو: تحلَّم، أي: تكلف الحلم، أي: استعمله، وأظهره من نفسه، وكلَّف نفسه إياه ليحصل))[٣]، أي: إنَّ الفعل على خلاف طبع الفاعل[٤]، وهذا المعنى لا يجوز في حق الله سبحانه وتعالى؛ لأن ((التقبل والقبول بالنسبة إليه تعالى على السواء؛ إذ لا يمكن تعقل التكلف في شأنه عز شأنه))[٥].

---

[١] شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا: ٢٠.

[٢] مختار الصحاح: ١ / ٢١٧.

[٣] تدريج الأداني: ٢٧.

[٤] ينظر: تفسير أبي السعود: ٢ / ٢٩.

[٥] روح المعاني: ١ / ٣٨٤.

وقد أجاز بعض المفسرين أن يكون للتكلف بتأويلٍ ((وقال العارفون: فرق بين القبول والتقبُّل، فإن التقبل عبارة عن أن يتكلف الإنسان في قبوله، وذلك إنما يكون حيث يكون العمل ناقصًا لا يستحق أن يُقبل، فهذا اعتراف منهما بالتقصير في العمل، واعتراف بالعجز والانكسار، وأيضًا فلم يكن المقصود إعطاء الثواب عليه؛ لأن كون الفعل واقعًا موقع القبول من المخدوم ألذ عند الخادم العاقل من إعطاء الثواب عليه))[1].

لهذا كله ذكروا أن (تقبَّل) بمعنى (اقبل)، أي: إن الفعل المزيد فيه جاء بمعنى المجرد، قال أبو حيان: ((و(تقبَّل) بمعنى (اقبل) فـ (تفعَّل) هنا بمعنى المجرد، كقولهم: تعدّى الشيء وعداه، وهو أحد المعاني التي جاء لها (تفعَّل)، والمراد بالتقبل الإثابة عبَّر بإحدى المتلازمين عن الآخر؛ لأن التقبل هو أن يقبل الرجل من الرجل ما يهدي إليه فشبه الفعل من العبد بالعطية والرضا من الله تعالى بالتقبل توسعًا))[2].

أما في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ آل عمران: ٣٧، فـ (تقبَّلها) بمعنى (استقبل)، كما أجازه الزمخشري، وهذا المعنى أحد المعاني التي جاءت لها صيغة (تفعَّل)، قال السيد الشريف عن معاني (تفعَّل): ((وبمعنى (استفعل)، نحو: تكثَّر بمعنى استكثر، واستكثر معناه: طلب أن يكون كثيرًا، ونحو: تكبَّر بمعنى استكبر، معناه: طلب أن يكون كبيرًا، وتعظَّم، أي: جعل نفسه عظيمًا))[3].

قال الزمخشري: ((ويجوز أن يكون معنى ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾ فاستقبلها، كقولك: تعجَّله بمعنى استعجله، وتقصَّاه بمعنى استقصاه،

---

[1] التفسير الكبير : ٤ / ٥٣، وينظر: تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٥٩.

[2] تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٥٩.

[3] سيد على العزي: ١٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٧٧.

وهو كثير في كلامهم من استقبل الأمر إذا أخذه بأوله، وعنفوانه، قال القطامي:

وَخَيْرُ الأمرِ ما اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ		وَلَيسَ بأنْ تَتبعَهُ اتّباعا

ومنه المثل (خذ الأمر بقوابله)، أي: فأخذها في أول أمرها حين ولدت بقبول حسن))[1].

ومن معاني (تفعَّل) أن تكون للدلالة على حصول الفعل مرةً بعد مرةٍ، نحو تجرَّعته، أي: شربته جرعةً بعد جرعةٍ.

قال سيد عبد الله (ت٧٧٦هـ) في معاني (تفعَّل): ((قوله: (وللعمل)، أي: ليدلَّ على أن أصل الفعل حصل مرَّةً بعد مرَّةٍ، نحو: تجرَّعه، أي: شربه جرعةً بعد جرعةٍ، ومنه (تفهَّم)، كأنه: حصل له فهمها شيئًا بعد شيءٍ))[2].

وفي هذا المعنى التدريج في عمل الشيء، قال زكريا الأنصاري: ((ومنه (تفهَّم) المسألة، بمعنى أنه تفهمها بالتدريج، لا بمعنى أنه فهمها كذلك؛ لأنها شيء واحد فلا يتأتى فهمها كذلك، فالتدريج في طريق فهمها، لا في فهمها فاستعماله في فهمها مجاز، ولهذا فصله))[3].

ومعنى التدريج في ﴿ **فَتَقَبَّلَهَا** ﴾ أيَّده البقاعي؛ لأن فيه إشعارًا بإكرامها؛ لأنه لم يقبله مرةً واحدةً وانتهى الأمر، وإنما يزيدها قبولا في كل طورٍ، قائلا: ((ولما أخبر بدعائها أخبر بإجابتها فيه فقال: ﴿ **فَتَقَبَّلَهَا** ﴾، فجاء بصيغة التفعل مطابقة لقولها: ﴿**فَتَقَبَّلْ**﴾ آل عمران: ٣٥، ففيه إشعار بتدرُّجٍ وتطوُّرٍ وتكثُّرٍ، كأنه يشعر بأنها مزيد لها في كل طور تتطور إليه، من حيث لم يكن فـ (اقبل) مني فلم تكن إجابته (فقبلها)، فيكون إعطاءً واحدًا منقطعًا عن التواصل والتتابع، فلا تزال بركة تحريرها متجددًا لها في نفسها وعائدًا بركته

---

[1] الكشاف: ١ / ٣٨٦، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٢ / ٤٥٩.

[2] شرح الجاربردي على الشافية: ١ / ٤٩ – ٥٠.

[3] المناهج الكافية في شرح الشافية: ٢ / ٣٠.

على أمها حتى تترقى إلى العلوِّ المحمدي، فيتكون في أزواجه ومن يتصل به – انتهى))[1].

وأجازوا في ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾ أن يكون بمعنى المجرد، قال أبو حيان: ((وقيل: المعنى فقبلها، أي: رضي بها في النذر مكان الذكر في النذر، كما نذرت أمها وسنى لها الأمل في ذلك، وقبل دعاءها في قولها: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ آل عمران: ٣٥، ولم تقبل أنثى قبل مريم في ذلك، ويكون (تفعَّل) بمعنى الفعل المجرد، نحو: تعجب وعجب، وتبرأ وبريء))[2].

والذي يبدو أن (تفعَّل) في الآية يجوز فيها أن تكون المعاني المذكورة لها مرادة؛ لأنها تؤدي إلى التوسع في المعنى؛ وهي محتملة لهذه المعاني، كما ذكر علماء الصرف والتفسير، فيكون ورودها لهذه المعاني أولى؛ لأن فيه إيجازًا، وهو البلاغة والإيجاز: ((عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه))[3]، وهو ((أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة، وسبب حسنه أنه يدلُّ على التمكن في الفصاحة، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: أوتيت جوامع الكلم))[4].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ البقرة: ٢٧٥

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢ / ٧٢ – ٧٣.

[2] تفسير البحر المحيط: ٢ / ٤٥٩.

[3] البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٠٢.

[4] البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٢٢١.

ورد الفعل (يتخبط) وهو على وزن (يتفعَّل)، وذكر أبو حيان أنه في هذه الآية بمعنى المجرد، قائلا: ((و(تخبط) هنا (تفعَّل) موافق للمجرد، وهو (خبط) وهو أحد معاني (تفعَّل)، نحو: تعدَّى الشيء، وعداه إذا جاوزه))[1].

وقال الآلوسي: ((والتخبط (تفعّل)، بمعنى (فعل)، وأصله ضربٌ متوالٍ على أنحاء مختلفة، ثم تجوز به عن كل ضربٍ غير محمودٍ))[2].

في حين ذهب البقاعي إلى أن (التفعُّل) هنا بمعنى التكلف؛ إذ الشيطان يتكلف، أي: إنه يعاني، ويمارس الفعل ليحصل له، أي: تكلف التخبط، فهو يستعمله، ويُظهره من نفسه، ويُكلّف نفسه هذا الفعل وإياه ليحصل عليه، أي: إن فعل التخبط من الشيطان في الإنسان على خلاف طبع الشيطان؛ لأن الحق سبحانه وتعالى حفظ الإنسان، والله أعلم.

قال البقاعي: ((فإنا لم نر ولم نسمع قط بآكل ربا ينطق بالحكمة ولا يُشهر بفضيلة، بل هم أدنى الناس وأدنسهم ﴿**إِلَّا كَمَا يَقُومُ**﴾ المصروع ﴿**ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ**﴾ أي: يتكلّف خبطه، ويُكلّفه إياه، ويشق به عليه))[3].

والذي يبدو أن كلام البقاعي مبني على أن الحق سبحانه وتعالى يحفظ جنس البشر من الشيطان وهو المخلوق الضعيف.

في حين إن كلام أبي حيان ومن تبعه مبني على أنَّ من يأكل الربا فحفظ الحق سبحانه وتعالى مرفوع عنه، حتى إنَّ الشيطان يخبطه بقوةٍ وبمبالغةٍ، بناء على أن الزيادة في البناء تدلُّ على الزيادة في المعنى، والله أعلم.

---

[1] تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٤٧.

[2] روح المعاني: ٣ / ٤٩.

[3] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١ / ٥٣١.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ النمل: ١٩

ورد (تبسَّم) بمعنى المجرد كما يرى أبو حيان في قوله: ((التبسم ابتداء الضحك، و(تفعَّل) فيه بمعنى المجرد، وهو (بسم)، قال الشاعر:

وتبسَّم عن ألمي كان منوّرًا تخلّل حرَّ الرَمْلِ دعص له ند

وقال آخر:

أبدى نواجذه لغير تبسُّمٍ))[١].

٦. (استفعل) بمعنى المجرد

في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ البقرة:١٥

الفعل ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ جاء على وزن (يستفعل)، ومن معاني هذه الصيغة الطلب، ((أي: (استفعل) لطلب الفعل، أي: اللغوي بمعنى طلب أصل الفعل صريحًا كان ذلك الطلب، نحو: استكتبته، أي: طلبت منه الكتابة، أو تقديرًا، نحو: استخرجته، أي: الوتد مثلا من الحائط، أي: طلبت خروجه، فليس هنا طلب صريح، إلا أنه جعل التحليل لقصد إخراجه نازلا منزلة طلبه))[٢].

والطلب لا يجوز على الله سبحانه وتعالى؛ لأنه صاحب الأمر، والنهي في كل وقتٍ، ومكانٍ، وإنما أمره نافذ لا محالة، لذلك والله أعلم ذكر أبو حيان أن الفعل المزيد فيه هنا جاء بمعنى مجرده، فقال: ((الاستهزاء الاستخفاف والسخرية، وهو (استفعل) بمعنى الفعل المجرد وهو (فعل)، تقول: هزأت به واستهزأت بمعنى واحد،

---

[١] تفسير البحر المحيط: ٧ / ٥٠.

[٢] تدريج الأداني: ٣١.

مثل استعجب بمعنى عجب، وهو أحد المعاني التي جاءت لها استفعل))[1].

في حين ذكر الزمخشري أن في استهزائه سبحانه وتعالى بهم مبالغة، والمبالغة جاءت من استعمال الفعل المزيد فيه بدلا من الفعل المجرد، وذلك بناءً على أن الزيادة في المبنى تؤدي إلى الزيادة في المعنى، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء.

قال الزمخشري: ((وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء، ولا يؤبه له في مقابلته لما ينزل بهم من النكال، ويحل بهم من الهوان والذل))[2].

كيف لا يكون الاستهزاء منه أبلغ، وهو الفاعل له سبحانه وتعالى؛ لأن فعله لا يقاس بفعل فاعلٍ آخر؛ إذ خالق الأفعال، وفاعليها، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ الأعراف: ٧٥

ورد الفعل (استكبروا) مزيدًا على الثلاثي بثلاثة أحرف، وزنه (استفعل)، ومعنى الفعل هنا يحتمل وجهين:

١. أن يكون (استفعل) للطلب، وهذا المعنى هو الغالب على باب الاستفعال، قال السيد: ((وغالب هذا الباب للطلب، نحو: استخرج زيد المال))[3]، فيكون المعنى: أنهم طلبوا أن يكونوا على هيأةٍ تفيد أنهم من كبار القوم.

---

[1] تفسير البحر المحيط: ١ / ١٩٤.

[2] الكشاف: ١ / ١٠٥.

[3] سيد على العزي: ٢٠.

٢. أن يكون (استفعل) بمعنى المجرد، وهذا المعنى وارد لهذه الصيغة، ولكنه يحفظ، ولا يقاس عليه؛ لأن اللغة لا تثبت بالقياس، ومعاني هذه الأوزان من اللغة، قال ابن كمال باشا: ((وقد يجيء بمعنى (فعل) بالتخفيف، نحو: استقرَّ بالمكان، أي: قرَّ به، قال أبو سعيد: ومثل هذا يحفظ، ولا يقاس عليه))[١].

قال أبو حيان مبينًا معنى (استفعل) في هذه الآية الكريمة: ((و ﴿ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ طلبوا الهيبة لأنفسهم، وهو من الكبر فيكون (استفعل) للطلب وهو بابها، أو تكون (استفعل) بمعنى (فعل)، أي: كبروا لكثرة المال، والجاه، فيكون مثل عجب واستعجب))[٢].

ونقول في ﴿ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ إن كان بمعنى المجرد كما قال جمهور العلماء من أنها تختلف عن المجرد بأن في الفعل المزيد مبالغة ليست في المجرد؛ لأن مبناها أكثر من مبنى مجرده، وإلا لِمَ لَمْ يستعمل الفعل المجرد إن كان بمعناه، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ قَالَ كَبِيرُهُمۡ أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمۡ قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم مَّوۡثِقٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَۖ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ يوسف: ٨٠

جاء الفعل ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ﴾، على وزن (استفعلوا)، أي: مزيد على الثلاثي بثلاثة أحرف، وهذه الصيغة عند علماء الصرف تفيد الطلب في غالب استعمالاتها[٣].

---

[١] شرح مراح الأرواح: ٢١.

[٢] تفسير البحر المحيط: ٤ /٣٣٢، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢ / ٤٢٣.

[٣] ينظر: تدريج الأداني: ٣١.

وهذا المعنى لا يتوافق مع واقع قصة إخوة سيدنا يوسف عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام؛ لأنهم لم يطلبوا اليأس، كما هو معلوم.

لهذا ذهب ابن عطية وأبو حيان من المفسرين إلى أن معنى (الاستفعال) هنا بمعنى مجرده، أي: بمعنى (فعل)، قال ابن عطية: ((وقوله: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ﴾ الآية، يقال: (يئس واستيأس)، بمعنى واحد كما، يقال: سخر واستسخر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾ الصافات: ١٤، وكما يقال: عجب واستعجب، ومنه قول أوس بن حجر:

وَمُستَعجِبٍ مِمّا يَرى مِن أناتِنا ولَو زَبَنَتهُ الحَربُ لَم يَتَرَمرَمِ

ومنه: نوك واستنوك، وعلى هذا يجيء قول الشاعر في بعض التأويلات:

واستنوكت وللشباب نوك))[1].

وما ذهبا إليه من أن (الاستفعال) بمعنى المجرد، يعني أنه يطابقه من غير فرقٍ، وهذا ما لا يرتضيه جمهور العلماء؛ لأن في (الاستفعال) زيادة على مبنى مجرده، وهذه الزيادة لا بدَّ لها من فائدةٍ، فإن لم تكن للطلب كما ذكروا فهي للمبالغة، وهذا ما يراه الزمخشري، بناءً على أن الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى، بقوله: ((﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ يئسوا، وزيادة السين والتاء للمبالغة، نحو ما مرّ في استعصم))[2].

وما ذهب إليه الزمخشري تبعه عليه أكثر من جاء بعده من المفسرين.

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ٢٦٩، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٣٠.

[2] الكشاف: ٢ / ٤٦٥.

قال أبو السعود: ((﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ ﴾ أي: يئسوا من يوسف، وإجابتِه لهم أشدَّ يأسٍ بدِلالة صيغة الاستفعال))[1].

وقال الآلوسي: ((﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ ﴾ أي: يئسوا من يوسف عليه السلام، وإجابته لهم إلى مرادهم، فـ (استفعل) بمعنى (فعل)، نحو: سخر واستسخر، وعجب واستعجب على ما في (البحر)، وقال غير واحد: إن السين والتاء زائدتان للمبالغة، أي: يئسوا يأسًا كاملاً؛ لأن المطلوب المرغوب مبالغ في تحصيله، ولعل حصول هذه المرتبة من اليأس لهم لما شاهدوه من عوذه بالله تعالى مما طلبوه الدال على كون ذلك عنده في أقصى مراتب الكراهة، وأنه مما يجب أن يحترز عنه، ويعاذ بالله تعالى منه))[2].

والذي يبدو أن ما ذكره الزمخشري، ومن تبعه عليه من أن (الاستفعال) ليس بمعنى المجرد بمعنى أنه يوافقه موافقةً تامة؛ لأنه لا بدَّ في اختلاف الصيغ من اختلاف في المعاني، وأقلُّ ما يكون الاختلاف أن يحصل في المزيد فيه مبالغةٌ ليست في المجرد، والله أعلم.

أما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ يوسف: ١١٠

فقد ذهب البيضاوي إلى أن (استفعل) بمعنى المجرد؛ إذ فسَّره بمجرده، قائلا: ((﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ غاية محذوف دل عليه الكلام، أي: لا يغررهم تماد أيامهم فإن من قبلهم أمهلوا حتى (**أيس**)

---

[1] تفسير أبي السعود: ٤ / ٢٩٩.

[2] روح المعاني: ١٣ / ٣٤.

الرسل عن النصر عليهم في الدنيا، أو عن إيمانهم؛ لانهماكهم في الكفر مترفهين متمادين فيه من غير وازع))[1].

وعلق الشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) على قول البيضاوي بقوله: ((وقوله: (أيس) إشارةً إلى أن (الاستفعال) بمعنى المجرد هنا))[2].

وقال الآلوسي مؤيدًا أن (استفعل) هنا بمعنى مجرده، قائلا: ((و(الاستفعال) بمعنى المجرد))[3]، أي: من غير مبالغة؛ لأن المبالغة في اليأس ليست من أخلاق الأنبياء والرسل، وليست الصيغة بمعنى الطلب لما مرَّ سابقًا، والله أعلم.

والذي يبدو أنهم ذكروا في الآية الثمانين من سورة يوسف أن (الاستفعال) بمعنى المجرد، ولكن فيه مبالغة لزيادته على مجرده، في حين إنهم لم يذكروا أن (الاستفعال) في الآية العاشرة بعد المئة من السورة نفسها، يفيد المبالغة مع العلم أنهما من مادةٍ واحدةٍ لسببٍ وهو أن الآية الأولى تتحدث عن إخوة يوسف عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، وهؤلاء يمكن أن نتصوَّر منهم شدة اليأس؛ لأنهم ليسوا أنبياء، ولكن في الآية الأخرى فإننا لا يمكن أن نتصوَّر اليأس مجردًا من الأنبياء لشدة ثقتهم بالله وبرحمته سبحانه وتعالى، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ آل عمران: ١٧٠

---

[1] تفسير البيضاوي: ٥ /٣٦٨.

[2] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٥ / ٣٦٨.

[3] روح المعاني: ١٣ / ٦٨.

ورد الفعل﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ على صيغة (الاستفعال)، ومن معانيها في هذه الآية أن تكون بمعنى المجرد وليس على معناها الغالب، وهو الطلب، قال ابن عطية: ((وليست (استفعل) في هذا الموضع بمعنى طلب البشارة، بل هي بمعنى استغنى الله، واستمجد المرخ والعفار))[1].

وأيده أبو حيان في كون صيغة (استفعل) هنا ليست للطلب، وأجاز أبو حيان أن تكون الصيغة بمعنى مجردها، لكن الأظهر عنده أن تكون الصيغة لمطاوعة (أفعل)؛ لأن المطاوعة فيها انفعال عن غيرهم، أما إذا كانت بمعنى المجرد كما ذكر ابن عطية، فلا يلزم منها أن يكون منفعلا عن غيره.

قال أبو حيان: ((قال ابن عطية: وليست (استفعل) في هذا الموضع بمعنى طلب البشارة، بل هي بمعنى استغنى الله واستمجد المرخ والعفار انتهى كلامه،

أما قوله: ليست بمعنى طلب البشارة فصحيح، وأما قوله: بل هي بمعنى استغنى الله واستمجد المرخ والعفار، فيعني أنها تكون بمعنى الفعل المجرد، كـ (استغنى) بمعنى غني واستمجد بمعنى مجد، ونُقِل أنه يقال: بشِر الرجل بكسر الشين، فيكون استبشر بمعناه، ولا يتعين هذا المعنى، بل يجوز أن يكون مطاوعًا لـ (أفعل)، وهو الأظهر، أي: أبشره الله فاستبشر، كقولهم: أكانه فاستكان، وأشلاه فاستشلى، وأراحه فاستراح، وأحكمه فاستحكم، وأكنَّه فاستكنَّ وأمرّه فاستمرّ، وهو كثير وإنما كان هذا الأظهر هنا؛ لأنه من حيث المطاوعة يكون منفعلاً عن غيره فحصلت له البشرى بإبشار الله له بذلك، ولا يلزم هذا المعنى إذا كان بمعنى المجرد؛ لأنه لا يدل على المطاوعة))[2].

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ٥٤١.

[2] تفسير البحر المحيط: ٣ / ١١٩.

وكون (الاستفعال) هنا مطاوعًا لـ (أفعل) أشار إليه الزمخشري بقوله: ((بشرهم الله بذلك فهم مستبشرون به))[1].

وكون (استفعل) لمطاوعة (أفعل) ذكره ابن مالك، ولم أرَ من ذكره فيما تحت يديَّ من مصادر، قائلا: ((استفعل للطلب، وللتحول وللاتخاذ، ولإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لعدِّه كذلك، ولمطاوعة (أفعل)، ولموافقته، وموافقة (تفعَّل، وافتعل)، والمجرد، والإغناء عنه، وعن (فعَّل)))[2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ الصافات: ١٤

أجاز الزمخشري في قوله: ﴿يَسْتَسْخِرُونَ ﴾، أن يكون (الاستفعال) على بابه بأن يكون بمعنى الطلب، أي: يطلب بعضهم من بعضٍ أن يسخر من الآية، وأن يكون الاستفعال بمعنى المجرد، مع المبالغة؛ لأنه أكثر بنيةً من مجرده، وهذا رأي الزمخشري، قال: ((﴿يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ يبالغون في السخرية، أو يستدعي بعضهم من بعض أن يسخر منها))[3].

في حين اختار الرازي أن يكون الاستفعال بمعنى الطلب، بقوله: ((والمراد من قوله: ﴿يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ طلب كل واحد منهم من صاحبه أن يقدم على السخرية))[4].

---

[1] الكشاف: ١ / ٤٦٧.

[2] التسهيل لابن مالك: ٣ / ٣١٣.

[3] الكشاف: ٤ / ٤١، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤ / ٤٦٨.

[4] التفسير الكبير: ٢٦ / ١١٢.

الخاتمة

وفي آخر المطاف، هذه أهم نتائج البحث:

١. الزيادة على الكلمة قد تكون لمعنًى مقصود، وهذا هو الغالب، كما رأينا في الزيادة على الأفعال المجردة، فذكروا أن هذه الزيادة لا تكون إلا لمعنًى؛ لأن الزيادة في البناء تدلُّ على الزيادة في المعنى؛ لأن الزيادة في الأفعال، وفي الأسماء تكون للحصول على معانٍ جديدة لا يمكن الحصول عليها إلا بهذه الزيادة، هذا هو الأصل في الزيادة على الكلمة.

وقد تكون الزيادة لغرضٍ لفظيٍّ بحتٍ، وليس للمعنى دخل في هذه الزيادة، وذلك إذا أردت إلحاق كلمة بكلمة، نحو: شملل وجلبب.

٢. مجيء الأفعال المزيدة بمعناها المجرد ليس قياسيًّا، بل المعوَّل فيه على السماع.

٣. ذكرهم في الأفعال المزيدة أنها تأتي بمعنى مجردها، ليس المراد فيه أنها تكون بالمعنى نفسه من غير فرقٍ، بل المراد

أن فيها معنًى زائد على المجرد، وهو المبالغة والتأكيد؛ لأن الزيادة على المجرد من غير تغييرٍ، أو زيادةٍ في المعنى عبث، وواضع اللغة حكيم، وهذا الرأي نصره الزمخشري، وتبعه عليه الرضي.

٤. المراد من كون الفعل المزيد بمعنى مجرده أنه موافق له في المعنى من غير فرقٍ، حتى في المبالغة، وهذا ما رأيناه عند أبي حيان.

٥. إن المراد بقولهم: تأتي بمعنى المجرد، المعنى اللغوي للمادة التي يتألف منها الفعل، وليس المراد معنى الصيغة الثلاثية، كأن نقول: إن باب نصر (فعَل يفعُل)، يكون للمغالبة، وباب (فعِل يفعَل) للأعراض من الوجع، وباب (فعُل يفعُل) للطبائع والغرائز.

٦. ذهب سيبويه إلى أن مجيء (فعلت) بمعنى (أفعلت)، إنما هو في لغتين مختلفتين، وليس في لغةٍ واحدة.

٧. الأفعال المزيدة التي تأتي بمعنى مجردها هي: (أفعل، وفعَّل، وفاعل)، و(تفعَّل، وتفاعل، وافتعل)، و(استفعل) ليس غير، هذا ما رأيته في كتب الصرف التي تحت يديَّ، والله أعلم.

بعض علماء الصرف عند ذكر الفعل المزيد بأنه يأتي بمعنى مجرده، أو بمعنى (فعل) كما يعبرون، يصرح بأن فيه زيادة في المعنى، أي: مبالغة، قال سيد عبد الله عن معاني (فاعَل): ((وبمعنى (فعل)، نحو سافرت، فإنه بمعنى سفرت، إلا أن فيه زيادة معنى المكابدة، والمقاساة في السفر، يقال: سفرت سفورًا، أي: خرجت إلى السفر))[1].

في حين إن بعضهم لا يذكر سوى أن تكون بمعنى المجرد، من غير ذكرٍ للزيادة في المعنى.

[1] سيد عبد الله على الشافية: ٢ / ٢٨ – ٢٩.

المصادر

١. أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: الدكتورة: نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣. أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط (٤)، مكتبة السعادة - مصر – ١٩٦٣.
٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٥. أوزان الفعل ومعانيها: الدكتور: هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.
٦. البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
٧. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت١٩٧٣م)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٨. تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت).
٩. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٠. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
١١. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت٦٩١هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.
١٢. تفسير الشعراوي: الشيخ الدكتور: محمد متولي الشعراوي من دون معلومات.
١٣. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ط (١)، الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٤. تلخيص الأساس شرح على متن البناء في الصرف: لعلي بن عثمان، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د، ت).
١٥. حاشية زادة على تفسير البيضاوي: شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت٩٥١هـ)، مطبوع بالأوفسيت في مكتبة الحقيقة، استانبول، تركيا، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
١٦. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.
١٧. حاشية عمر بن الشيخ محمد أمين على تصريف ملا علي الأشنوي (مطبوع مع تصريف ملا علي الأشنوي): ط (١)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٨. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وضع حواشيه، وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
١٩. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (د، ت).
٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د، ت).
٢١. ديوان الأدب للفارابي: أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور: أحمد مختار عمر، ط (١)، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٢٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ.
٢٣. سيد عبد الله على الشافية: السيد عبد الله بن محمد الحسني المعروف بـ (نقره كار) (ت٧٧٦هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.
٢٤. شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي، ضبطه وعلق عليه: علاء الدين عطية، ط (٧)، مكتبة ابن عطية، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م.
٢٥. شرح الجاربردي على الشافية: أحمد بن الحسن فخر الدين (ت٧٤٦هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة شروح الشافية.
٢٦. شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٧. شرح شواهد شافية ابن الحاجب: البغدادي، عبد القادر (ت١٠٩٣هـ)، مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب للرضي.
٢٨. شرح الكفوي على متن البناء في الصرف: محمد الكفوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د، ت)، مطبوع مع تلخيص الأساس.
٢٩. شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف: سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط (١)، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م.
٣٠. .شرح مراح الأرواح: شمس الدين، أحمد بن سليمان ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، ط (٣)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م.
٣١. شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب – بيروت – (د، ت).
٣٢. شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط (٣)، دار الملتقى، سوريا، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٣٣. الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.
٣٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، دار الفكر – بيروت.
٣٥. الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، ضبطه وحققه: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٣٦. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٣٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٨. لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور المصري (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي – ط (١) – دار صادر – بيروت – ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣.
٣٩. متن التسهيل (مطبوع مع شرح التسهيل): ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٤٠. متن الشافية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، مطبوع مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.
٤١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٩٥م.
٤٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٤٣. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٤٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٤٥. المطلوب شرح المقصود في علم الصرف: منسوب إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د، ت).

٤٦. المفردات في غريب القرآن: الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - لبنان (د، ت).
٤٧. المفصل: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، مطبوع مع شرح المفصل لابن يعيش.
٤٨. المناهج الكافية في شرح الشافية: الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت٩٢٦هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.
٤٩. نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.